الميثاق
الاقتصادي

البرنامج الاستثماري العام أمام «الشورى»

□ أوصى تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى حول ما تم تنفيذه من البرنامج الاستثماري العام، ونتائج مؤتمر لندن للمانحين، بأهمية حشد الجهود باتجاه تحقيق انجاز حقيقي وملموس للبرنامج الاستثماري للأعوام القادمة.. كما دعا المجلس جميع الوزارات والحكومة متضامنة لإنجاز دراسات الجدوى لجميع المشروعات التي حددت في البرنامج الاستثماري.

وشدد التقرير على ضرورة ايلاء الاهتمام لقطاع السياحة، واعتماد أسس ومعايير واضحة لتحديد أولويات المشاريع الانمائية، وتعزيز مهام وظائف التخطيط والمتابعة، وتعزيز الجانب الاداري والاشرافي وتصحيح مسار بعض المشاريع الانمائية.

وأشاد تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بنتائج مؤتمر لندن للمانحين والنجاحات الكبيرة التي حققها المؤتمر من خلال حجم التعهدات المالية التي تم تقييمها بحوالي خمسة مليارات دولار.. وتضمن التقرير في هذا الجانب تقييماً للتعهدات ومستوى التقدم في تخصيصها، ولمرحلة ما بعد المؤتمر.

الحكومة والمانحون

التزامات لاتقبل التأجيل بحلول ٢٠٠٨م

• تعمل الحكومة خلال الفترة القادمة على تنويع مصادر الدخل لميزان المدفوعات استجابة للتوجهات الجادة نحو تأهيل اليمن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، واستكمال متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب الاستثمار، وتعزيز القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات الخارجية وبالذات بعد مؤتمر لندن للمانحين في نوفمبر ٢٠٠٦م الذي خرج بتعهدات تقدر بأكثر من ٥ مليارات دولار كمنح وقروض ميسرة للاقتصاد اليمني. بالاضافة إلى مساهمة نتائج مؤتمر فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية المنعقد في ابريل ٢٠٠٧م، في تدفق الاستثمارات الخليجية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية بحيث ينم تحقيق فائض سنوي في الحساب الرأسمالي، وبما يحافظ على الموقف النهائي لميزان المدفوعات في وضع متنوع ومستوى مقبول.

كتب/ جمال مجاهد

وخلال مؤتمر لندن الذي انعقد يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ تم الاتفاق بين الحكومة اليمنية وشركائها في التنمية على زيادة فاعلية المساعدات، حيث عقدت لقاءات تشاورية وتنسيقية منتظمة خلال الأشهر الستة التي تلت المؤتمر منها الإعداد للقاء المتابعة التشاوري الأول لمرحلة ما بعد مؤتمر المانحين. وقد خرج لقاء المتابعة التشاوري الذي عقد في ٢٠ يونيو الماضي بمشروع اتفاق تم فيه تحديد مجموعة التزامات "خمسة التزامات" على الحكومة وخمسة التزامات أخرى على المانحين يتم تنفيذها خلال فترة الأشهر الستة قبل انعقاد لقاء المتابعة التشاوري الثاني مطلع العام ٢٠٠٨م.وأكد الوزير الأرحبي خلال هذا اللقاء التزام الحكومة اليمنية بمواصلة مسيرة الإصلاحات والاستخدام الرشيد للموارد المحلية المحدودة والموارد الخارجية بهدف تعزيز النمو وخلق فرص عمل والتخفيف من الفقر.

وأشار إلى "تحقيق تقدم ملحوظ في جميع المجالات إلاّ أن هناك الكثير يجب عمله". فقد تحقق تقدم جيد وملحوظ فيما يتعلق بتنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات، حيث انضمت اليمن رسمياً إلى مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية في مارس ٢٠٠٧، وتم انتخاب أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من قبل مجلس النواب وعددهم ١١ عضواً، كما تم مناقشة قانون المزايدات والمناقصات الحكومية وتمت المصادقة عليه في يوليو ٢٠٠٧, كما قامت الحكومة باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية وذلك بالتشاور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتركزت على قضية التضخم المتزايد.

وتعمل اليمن على تحديث أجندة الإصلاحات بصورة منتظمة، وأنهت مفاوضات مع البنك الدولي بخصوص تقديم قرض ميسر كتسهيل إقراضي سريع الصرف لدعم تنفيذ السياسات التنموية. كما أن الحكومة الأمريكية أعادت إدراج اليمن في برنامج العتبة الخاص بتأهيل اليمن للحصول على تمويلات من صندوق تحديات الألفية، وقدمت الحكومة خطتها القطرية خلال شهر يوليو الماضي لمؤسسة تحديات الألفية MCC. حجم التعهدات التي التزم بها المانحون أثناء انعقاد مؤتمر المانحين بلندن بلغ حتى يوليو ٢٠٠٧م ما يقارب من ٥ مليارات دولار، حيث زادت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار بعد مؤتمر المانحين.. ويجري النقاش مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمانحين الآخرين بخصوص استكمال تخصيصات تعهداتهم لصالح تمويل مشاريع البرنامج الاستثماري العام. وقد بلغت نسبة تخصيصات التعهدات لمشاريع البرنامج الاستثماري ٦٦٪ من إجمالي التعهدات. كما تم الاتفاق مع مجتمع المانحين على الانتهاء من تخصيص بقية التعهدات بحلول نهاية العام الجاري والبدء بالتنفيذ الفعلي للمشاريع.

وقال الأرحبي في اللقاء التشاوري مع المانحين "بالرغم من ثقة الحكومة اليمنية في أن المانحين سوف يستوفون التزاماتهم إلا أن هناك بعض المخاوف تجاه الإيفاء بالتعهدات وصرفها فعلياً في وقت سريع، خاصة وأن عام ونصف من فترة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006– 2010 م قد انقضت مما قد يعرض تحقيق أهداف الخطة للخطر".

ونوه إلى أن البرنامج الاستثماري العام والذي تم عرضه في مؤتمر المانحين كمسودة أولية قد تم الانتهاء منه في نهاية يوليو ٢٠٠٧م، قد عكست النسخة المحدثة الملاحظات البناءة التي طرحت من المانحين أثناء وبعد المؤتمر. ويتم توجيه البرنامج بشكل خاص نحو تمكين الحكومة من تنفيذ الإستراتيجيات والأولويات التي حددتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ومواءمة البرنامج الاستثماري مع الموازنة العامة للدولة ومخرجات الخطة الخمسية. وتقوم الحكومة بتسخير الموارد المتعهد بها نحو تمويل برامج تعالج قضية الفقر. وتلتزم بمواسمة البرنامج الاستثماري العام وجعله جزءاً لا يتجزأ من إطار الإنفاق العام متوسط المدى. كما تنوي الحكومة بالشروع ببلورة البرنامج الاستثماري العام للفترة ٢٠٠٨– ٢٠١١م.

تعزيز القدرة الاستيعابية

وبهدف تعزيز القدرة الاستيعابية للمساعدات الخارجية شددت الحكومة على الإسراع في إجراءات المصادقة على اتفاقيات المشاريع بعد التوقيع عليها، واستكمال إنشاء وتشغيل وحدات تنفيذ المشاريع الجديدة وتعزيز قدرات الوحدات الحالية لتمكينها من القيام بالمهام المطلوبة، بما في ذلك تفعيل نظام المراقبة والمتابعة والتقييم للمشروعات. بالإضافة إلى توحيد نماذج ووثائق المشتريات وفقاً لقانون المشتريات الجديد، وتسريع الصرف على المشاريع من خلال اختصار إجراءات الدورة المستندية، ومراجعة أداء وتأهيل المقاولين المحليين وإنشاء قواعد بيانات.

الخبير الاقتصادي الدكتور طه أحمد الفسيل أكد لـ "الميثاق" إمكانية وقدرة اليمن على تلقي زيادة جوهرية من المساعدات الخارجية دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث آثار أو أعراض سلبية للاقتصاد الكلي نتيجة تدفق كمية كبيرة من العملات الأجنبية، حيث يظل الاقتصاد اليمني بكل المعايير بعيداً عن أي آثار ومخاطر سلبية نظراً لتدني نسبة المساعدات الخارجية إلى ٢,٢٪ من الناتج المحلي، وهي نسبة مازالت بعيدة جداً عن نقطة تشبع المساعدات الخارجية والتي تتراوح ما بين ١٥– ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للخصائص الذاتية لكل اقتصاد. وقال الفسيل "بناءً على ذلك فإنه وبعد مؤتمر المانحين تسعى الحكومة اليمنية إلى تعزيز آلية وحدات تنفيذ المشاريع ورفع مستوى كفاءتها وفعاليتها، وبالتالي زيادة قدرتها لاستيعاب ما تعهد به المانحون في مؤتمر لندن". وأكد أن غالبية المساعدات المقدمة لليمن تتسم بأنها مساعدات مشاريع، أي ترتبط بمشاريع فردية تتضمن تدخلات محددة داخل قطاعات فرعية معينة، كما تتمثل أنواع المساعدات الأخرى في التدخلات المباشرة من قبل المانحين، وتكون غالباً في حالات تطوير البنية الأساسية، وهي لذلك تشبه المساهمات العينية، ولذلك لا يتم تقديم موارد المساعدات عبر الموازنة العامة للدولة أو عبر موازنات الوزارات المعنية لدعم التدخلات. فضلاً عن ذلك تنفذ معظم المساعدات الأجنبية وفق الإجراءات الخاصة بالجهات المانحة أو الممولة من حيث المشتريات والإدارة المالية وإعداد التقارير.

وحدات تنفيذ المشاريع

وقال الفسيل إن وحدات تنفيذ المشاريع «PIUs» تشكل حالياً الآلية الأساسية التي يتم من خلالها استيعاب وتنفيذ معظم المشاريع الممولة خارجياً، حيث تتمتع هذه الوحدات بكافة الصلاحيات الكاملة في الإعداد والتنفيذ والمتابعة، ويتم اختيارها بالتنسيق ما بين الحكومة والجهة الممولة أو المانحة. ومن بين هذه الوحدات كأمثلة على ذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ومشروع الطرق الريفية، ومشروع التعليم الأساسي "برنامج تطوير التعليم الأساسي، المسار السريع"، ومشروع الصرف الصحي بأمانة العاصمة "المرحلة الأولى والثانية"، ومشروع تحديث الخدمة المدنية. وخلال الفترة الماضية نجحت تلك الوحدات في تنفيذ المشاريع رغم المشكلات الفنية المتمثلة في صعوبة تصميم المشاريع وكذا التعقيدات والإجراءات الإدارية التي تتبعها بعض الإدارات الخاصة بالمشتريات التابعة لعدد من الجهات المسئولة.

واعتبر أن أهمية انتشار وحدات تنفيذ المشاريع ككيان مستقل تتمثل في الإيجابيات العديدة التي تتسم بها هذه الوحدات بصورة عامة على المستوى العالمي، وكونها تعد ضماناً للمانحين والممولين لتنفيذ المشروعات التي يمولونها، فضلاً عن ذلك تستمد هذه الوحدات أهميتها في اليمن من ضعف الكوادر الحالية في الوزارات والجهات الحكومية على تحمل الأعباء الإضافية الناشئة عن إدارة المشاريع أو تقديم المساعدة الفنية لها إلى جانب مهامها الحالية. كذلك فإن الوزارات والجهات الحكومية لا تتمكن من التعاقد مع كوادر مؤهلة من المدراء والمتخصصين وفقاً لاحتياجات إدارة وحدات تنفيذ المشاريع في ضوء مستويات الأجور والمرتبات للخدمة المدنية وشروط العمل التي تطبقها. كما تساهم وحدات تنفيذ المشاريع بدور هام وأساسي في بناء القدرات الإدارية والمالية والفنية في الوزارات والجهات الحكومية التي تتواجد فيها من خلال برامج التدريب التي تنفذها ونقل المعارف والخبرات إلى موظفيها.

وتابع "يعتبر إنشاء وحدات تنفيذ المشاريع وتمتعها بالاستقلال الإداري والمالي أحد الضمانات الأساسية لتنفيذ كافة الأنشطة التي ستمكّن المشاريع الممولة خارجياً من تحقيق أهدافها في حدود الموارد المخصصة والإطار الزمني المحدد. كما تعمل وحدات إدارة المشاريع بالتعاون والتنسيق الكاملين مع مدراء وموظفي الوزارات القطاعية. وفي نفس الوقت تعمل باستقلال كامل من تدخلات الغير وفي حدود التفويضات الممنوحة لها خاصة في مجالات المشتريات والإدارة المالية وإجراء التعاقدات وغير ذلك من الأنشطة الأخرى المتعلقة بتنفيذ المشاريع".

وقال الخبير الاقتصادي الفسيل إن مدراء وحدات تنفيذ المشاريع تعمل تحت إشراف الوزير المعني الذي يرأس بدوره لجنة تسيير المشروع في حالة المشاريع ذات التعدد القطاعي، وتشكل لجنة تسيير المشروع من الوزارة المعنية وبمشاركة ممثلي الوزارات ذات العلاقة "التخطيط والمالية". وتتحدد مهام لجان التسيير بمناقشة وإقرار الخطة السنوية والموازنات وخطة المشتريات ومتابعة وتقييم أداء إدارات الوحدات والموافقة على تعيين من يتم اختيارهم من موظفي الوحدة بالطريقة التنافسية.

واستطرد «ومع التسليم بأن هذه الوحدات لا تخلو من بعض الجوانب والآثار السلبية إلا أنه يمكن معالجتها وتلافي الكثير منها من خلال تفعيل أداء لجان التسيير للمشاريع سواءً على مستوى الوزارات والجهات المعنية أو على المستوى القطاعي. فقد أدى تشكيل لجنة تسيير محفظة المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي تضم ممثلين عن الجهات المعنية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، والبنك الدولي) على سبيل المثال إلى معالجة العديد من المسائل والمشاكل التي أدت إلى تعثر بعض المشاريع أو تأخر فترات إنجازها».

■ ٦٦٪ من تعهدات المانحين حددت مشاريعها

■ الحكومة مطالبة بلستكمال انشاء وحدات تنفيذ المشاريع

● الارحبي

● الفسيل

مؤشرات اقتصادية

تطوير قطاع التعدين

□ أكدت ورشة العمل الخاصة بتقييم نتائج المرحلة الأولى من مشروع تحسين بيئة التعدين في اليمن على ضرورة اعتماد خطة تعدين وطنية شفافة وثابتة، والعمل على تجاوز المعوقات الموجودة حالياً في الاطار المالي والقانوني لهذا القطاع.

وشددت الورشة التي نظمتها بصنعاء هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، على ضرورة اعداد نموذج تطوير لقطاع التعدين من أجل العمل به مع المشاريع التي يقدر رأسمالها بأكثر من ١٥٠ مليون دولار.

وأكد الدكتور اسماعيل ناصر الجند رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية على أهمية قطاع التعدين في العملية التنموية وما تسهم به من تلبية لاحتياجات السوق المحلية من خامات صناعة الأسمنت واحجار البناء والزينة، بالاضافة الى مواد الركام الانشائية التي وفرت فرص عمل لأكثر من ٤ آلاف عامل في أكثر من ٥١٥ محجراً ولفت الجند الى أن عدد الشركات الاجنبية العاملة في مجال التعدين في اليمن بلغ ١٣ شركة تعمل في مختلف مناطق الجمهورية.

البرنامج الاستثماري العام أمام «الشورى»

□ أوصى تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى حول ما تم تنفيذه من البرنامج الاستثماري العام، ونتائج مؤتمر لندن للمانحين، بأهمية حشد الجهود باتجاه تحقيق انجاز حقيقي وملموس للبرنامج الاستثماري للأعوام القادمة.. كما دعا المجلس جميع الوزارات والحكومة متضامنة لإنجاز دراسات الجدوى لجميع المشروعات التي حددت في البرنامج الاستثماري.

وشدد التقرير على ضرورة ايلاء الاهتمام لقطاع السياحة، واعتماد أسس ومعايير واضحة لتحديد أولويات المشاريع الانمائية، وتعزيز مهام وظائف التخطيط والمتابعة، وتعزيز الجانب الاداري والاشرافي وتصحيح مسار بعض المشاريع الانمائية.

وأشاد تقرير اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى بنتائج مؤتمر لندن للمانحين والنجاحات الكبيرة التي حققها المؤتمر من خلال حجم التعهدات المالية التي تم تقييمها بحوالي خمسة مليارات دولار.. وتضمن التقرير في هذا الجانب تقييماً للتعهدات ومستوى التقدم في تخصيصها، ولمرحلة ما بعد المؤتمر.

دعم دينماركي لليمن

□ أقرت الحكومة الدنماركية اعتماد ٦,٢ مليون يورو للعامين ٢٠٠٧–٢٠٠٨م تخصص لدعم اليمن في مجالات التنمية الديمقراطية وتعزيز نظام اللامركزية ودعم الاعلام وحرية التعبير وحقوق الانسان ومشاركة المرأة.

ووصف الأخ عبدالكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي اجتماعات اللجنة اليمنية–الدنماركية المشتركة التي اختتمت في العاصمة الدنماركية كوبنهاجن أخيراً والتي يرأسها عن جانب بلادنا نتائج المشاورات اليمنية الدنماركية بالطيبة والموفقة وهدفت الى تعزيز علاقات التعاون بين البلدين وتوسيعها الى آفاق أرحب في مختلف المجالات.

تقرير رسمي يؤكد ارتفاع النفقات الاستثمارية ويوصي بـ:

اصلاح واعادة هيكلة الموازنة

• كتب/ المحرر الاقتصادي

□ أكد تقرير رسمي أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية للحكومة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٦م مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٥م، محققة معدل نمو ٥٠,٧٪ و٥٦,٢٪ على التوالي، حيث ارتفعت قيمتها من ٦٠,٩ مليار ريال و٦٧,١ مليار ريال في الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٩١,٧ مليار ريال و١٠٤,٨ مليار ريال خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٦م.

وأشارت النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي حصلت عليها «الميثاق» إلى أن نصيب النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة للدولة وصل خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٦م إلى حوالي ٢٢,٨٪، وبعكس النمو المحقق في جانب النفقات الرأسمالية والاستثمارية وأشار التقرير الى ضرورة المزيد من التوجهات الايجابية لإصلاح الموازنة العامة وإعادة هيكلتها بما ينسجم مع زيادة نصيب النفقات الاستثمارية من إجمالي الانفاق العام نظراً لأثرها المهم والمباشر في زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

وأفادت النشرة بأن النفقات العامة الفعلية ارتفعت خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٦م بنسبة ٥٠٪ و٢١,٩٪ على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠٠٥م، حيث ارتفعت قيمتها من ٢٨٩ مليار ريال في الربع الثالث وحوالي ٣٧٦,٥ مليار ريال في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م إلى ٤٣٣,٤ مليار ريال و٤٥٨,٩ مليار ريال خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٦م، متجاوزة النفقات المعتمدة في إطار الموازنة العامة.

وحققت النفقات الجارية خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٦م ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث ارتفعت من ٢٠٤,٣ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٥م إلى ٣٢٨,٣ مليار ريال خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٦م وبمعدل نمو بلغ نحو ٦٠,٧٪، ونتيجة لذلك ارتفعت أهميتها النسبية في النفقات العامة من ٧٠,٧٪ إلى حوالي ٧٥,٥٪ خلال نفس الفترة، متأثرة بالنمو الكبير في بند المرتبات والأجور والذي وصل إلى ٩١,٢٪ متجاوزة النفقات المقدرة لها في إطار الموازنة العامة بنسبة ٢٢,٨٪.

فيما نمت نفقات السلع والخدمات بمعدل ٤٠,٢٪ وبلغت نسبة انحرافها عن النفقات المقدرة في إطار الموازنة العامة للدولة حوالي ١٠,٢٪، وكذلك الأمر بالنسبة لنفقات الصيانة والتي نمت بنسبة ٢٧,٣٪.

ووفقاً للنشرة فقد سجلت نفقات التحويلات والإعانات الجارية معدل نمو كبير أيضاً خلال هذا الربع بلغ ٥٢,٦٪ متجاوزة النفقات المقدرة في إطار الموازنة العامة للدولة، أما بالنسبة للربع الرابع من عام ٢٠٠٦م فقد كانت نسبة النمو للنفقات الجارية بأنواعها المختلفة محدودة، مما أدى إلى تراجع نصيب النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة من ٧٣,٤٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٥م إلى ٦٩٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٥م، وبلغ معدل نموها ١٤,٥٪، وقد حققت كل من نفقات السلع والخدمات ونفقات الصيانة أعلى معدلات نمو خلال هذه الفترة في بنود النفقات الجارية بحوالي ٣٦,٩٪ و٢٨,٩٪ على التوالي.

وأوضحت النشرة أن نفقات الإقراض الحكومي والمشاركة الحكومية في أسهم رأس المال تراجعت خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٦م محققة معدل نمو سالب بلغ ٥٤,٣٪، حيث تراجعت قيمتها من ١٩,٩ مليار ريال خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٥م إلى ٩,١ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦م، إلاّ أنها عادت للتزايد من جديد خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٦م، مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠٠٥م، وبمعدل نمو بلغ ١٢,٣٪ ومع ذلك فقد تراجعت أهميتها النسبية إلى إجمالي النفقات خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٦م مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠٠٥م.

أما نفقات الباب الرابع «تسديد القروض» فقد ارتفعت بمعدل نمو بلغ ٥٪ و١٨٪ خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٦م على التوالي.